

بالتاس وكذا كراهة دخول العام ويخرج من الدر المنقورة لسيدى عبد الله بن الربيع
مسألة الاحكام على بلا شرط الاحكام في قوله الله في قوله الاستعمل ولده
في جميع الاشياء ثم بعد ذلك وقع النزاع بينه وبين والده فطالب باجتهاد فهل لم
ذلك ام ان اجاب الشبان لم يزل قوله لم يطل به باجتهاد ثم لمدة استخراجه واليه اعلم
واحد عن ابن ابي عمير في قوله ان قوله لم يطل به باجتهاد في الحائز والصانع
والصانع ورأى في الرواية ومعه العرف وسأى الخليل وحضر الملبه واليه ان اذا ضاع
شيئ ليلك او باهرا هل عليهم ضمان ام ان اجاب بنحو الذي افترض ان قوله لم يطل به
العين المستام لها وما يملكه فلا يضمن الا اذا اقتصر على ما ذكره بعد ذلك وما لم يملكه
في الحائز والاصح لحفظ الركان الايمان عليهم اذا احتضروا في لانه لا يملكه على المال قال
الفعال وهو من قوله في المراسم في المسك لوسوق بيته من بيوت تلك المسك لم يملكه
وعلم به ما قاله الركني ان الحنف الايمان عليهم واليه اعلم فمسألة من الدر المنقورة
لحفظ الركان اذا احتضروا في لانه لا يملكه على المال قاله الماوردي وفيه
يعلم ان الحنف الايمان عليهم وقال النشائي والفتوى والظهير بعد مسأله كلام في معنى
ذلك او كان يعالج الاصح في ملك المشايخ او كان صاحبهم في غير ملكه فمتعلق بالامان
عليه وقال في الاثر ولو استاجر في القيام به حقه تام لبلادته على العباد مسأله
التصديق في بلاد الريف ان يباع العبيد والعقول ويؤخذوا اخضر للبيوت وغيره وشروط
المشترى على البائع ان يوفيه بحسن دوابه ولا يوسوف ذلك مفسد عونا في شخص
بما لا يرسم او في الاجرة الشريط وحسن حاله على العادة فضاء منها جلا غير شرط
منه وهل على مالك الرسم البائع ضمانه واذا قلته الايمان عليه واذا نساك ما لم يملكه
ما لا يرسم ان يرضع لمن يرضع بطله لا يراد الجمل عليه فرفع ذلك للسارق بقصد
الرضع عنك ما لم يملكه ورد الجمل من الجمل على مالك الجمل بما دفعه للسارق ام ان
اجاب الشيخ شهاب الدين لا يرضع صاحب الرسم الجمل المذكور ويرجع على مالك
الجمل بما ذكره والده اعلم واجاب الشيخ احمد بن يوسف الحنف والشيخ تاج الدين اللقاني
المالك والشيخ شهاب الدين البخاري الخليل اجاب كذلك وقاله على مسأله في شخص
استاجر ربة في هذه السنة ففقت سنة ورضعها بالناحية اقاله المستام ان
يطلب الجماعة باجتهاد في زيادة عمال المستام اجاب فهل يستفد ذلك والمطالبة
ولناظر المطالبة ام ان اجاب الشيخ عدم لان في تنفس الاحكام والمدة التي تستغرقها

الفص

الفص فتستقل الاحكام بسبب ذلك من المستام ويطلب الناظر واضع اليد بما تم مثل
ما وضع يده عليه واليه اعلم واجاب الشيخ في قوله الطلوه المالك ليس على المستام
مطالبة ولا يفتقر من الاصح فيمكن ما استاجر والطلب للناظر على
وضع يده عليه واليه اعلم واجاب الشيخ على الحنف جوابه لذلك في ان يستعطف يده
الفص ويطلب الناظر واضع اليد بما تم واليه اعلم واجاب الشيخ على الفتوى
الحنفية لا يصح الاجارة في العين المذكورة حالها عدم قدرة الموصي على تسليمها
وصحة والده اعلم فمسألة من الاثر في المستام تنقصه من التمسك به ولو
رعى التمسك في ضيقه او في موضع خوف او ترك واحدة ولو نسيها او وقف واحدة في
حفظه فتركها صحى هلك وان لم يفسد بها فمسألة لو وصل العام ووضع يده واستحفظ
العام وجب عليه الحفظ وان لم يستحفظ لم يجز خلافه القاصم حين فلو ضاعت لم يضمنها
وان قرت في حفظها بخلاف ما اذا استحفظ وقبل منه واعطاه اجرة لحفظها فبعضها
ان شرط كان تام او غاب ولم يستحفظ من هدمه كمالا في حفظه والاحكام في مثل
ذلك الدواب في الثبات فلا يضمنها الخان الا ان قبل الاستحفاظ والاجرة وليس من
التعريف ما لو كان بلا حظ على العادة فتغفل السارق او حرمت الدابة في بعض غفلة لعدم
تقصير في الحفظ المتبادر فظاهرها فيقول قوله منه بمسألة ان الاجل عدم التقصير منه
فمسألة من اخطأ في الوقف سبعة سنين واخذ الاجرة لا يجوز له ان يرضع عنها للبط الاول
وانما يخطى بقدر ما مضى من الثمان فان دفعه اكثر منه فبان الاجتهاد في الناظر فلك
الزيادة للبط الثاني قاله العقاب في ثمان وبعده في مسأله الاحكام للقرادة
على القرادة معلومة او قد اجعلها ما حاشي للاقتناء بنزول الرسم حيث هو القرآن
ويكون المسك كالمعاجز سوا حقتا القرادة بالعا او جعل اجرة قرادته له ام ان يرضع
منفعة القرادة التي السية في ذلك فلا بد على الحنف وهو يرضعها قرادته الى الاجارة والقرادته
كتاب اصحاب الموالاة والمواثيق
مسألة قاله الرافعي والسوري فيمن يرضع المولى او لا يرضع على الغيبة وان لا يرضع ما لا يمكن القيام
بمبارته فان خالف قال المولى فليقره او لا يرضع وقال غيره لا يرضع في حاله ولا يرضع
ان الاول اقرب وايضه تجر عام من السان من يرضع في قولها وقدره له اذا قدره
ضريح ليس للامام ان يقطعه بل يباخذها ولا يرضعها حشيتها وهاهنا لا يرضع
وهذه الاشياء والاقطاع ولو عرفه المولى الظاهر من ذلك ان يرضعها صاحب مسأله لا يجوز
ان يرضعها مولاها تجر غيره قبل تركه فلو صدمته وملكه في الاصح هو شيخ مسأله من شرطه في مال اصبا